وآله صلّى الله عليه وسلّم: أقاربه المؤمنون من بني هاشم (1)، وهذا قول ابن القاسم ومالك وأكثر

(1) قوله: (أقاربه المؤمنون من بني هاشم) أي: وكذا المؤمنات من بناته، ففي قوله: (المؤمنون) و(بني) تغليبٌ. وتفسير (الآل) في هذا المقام بهذا لا يحسُن؛ فإنّ (الآل) له معانٍ باعتبار مقالات، ولا يحسُن أن تُعدّ أقوالًا. ففي مقام المدح -كهذا المقام-: كلّ مؤمن تقيّ؛ لحديث: «آل محمّد كلّ تقيّ»، «أنا جدّ كلّ تقيّ»، ولمحيي

يَزْهُو بِهَا المَسْعُودُ بَيْنَ النَّاسِ لَا الْسَهَاشِمِيُّ وَلَا بَنُو الْعَبَّسَاسِ لَا الْسَهَاشِمِيُّ وَلَا بَنُو وَالْعَبَّسَاسِ أَهُ لَا الْسَمَكَارِمِ وَالنَّسَدَى وَالْبَاسِ

لَــيْسَ التَّقَـــى لِلسَنَّفْسِ خَــيْرَ لِبَـاسِ إِنَّ الشَّــرِيفَ هُــوَ التَّقِــيُّ الْــمُرْ تَضَى إِلَا إِذَا اتَّقَــرِيفَ هُــوا إِلَّا لَــهُ فَــاإِنَّهُمْ

وفي مقام الدّعاء: كلّ مؤمن ولو عاصيًا.

الدين بن عربي -قدّس الله سرّه-:

وفي مقام حرمة الزّكاة: الأصحّ عند المالكيّة: أقاربُه المؤمنون من بني هاشم، كالحنابلة.

وزاد الشّافعيّة: والمطّلب، وعليه درج خ في مصرف الزّكاة فقال: (وعدمُ بُنُوَّةٍ لهاشمٍ والمطّلبِ ورُجِّحَ)، قال المحلّي: لأنّه صلّى الله عليه وسلّم «قسم سهم ذوي القربى بينهم دون بني عمّهم عبد شمس ونوفل مع سؤالهم» رواه البخاريّ، وقال: «إنّ هذه الصّدقات إنّما هي أوساخ النّاس، وإنّها لا تـحلّ لـمحمّد ولا لآل محمّد» رواه مسلم، وقال: «لا أُحِلُّ لكم أهلَ البيت من الصّدقة شيئًا ولا غسالة الأيدي، إنّ لكم في خُمُس الخُمُس ما يكفيكم أو يغنيكم» أي: بل يغنيكم، رواه الطبرانيّ، والأظهر في تقرير الاستدلال بهذه الأحاديث أن يـجعل من القياس المركّب فيقال: آله صلّى الله عليه وسلم من تـحرم عليهم الصّدقة، ومن تـحرم عليهم الصّدقة هم الـمختصون بخمس الخمس هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والـمطّلب، فينتج: آله صلّى الله عليه وسلم أله عليه والمطّلب، فينتج: آله صلّى الله عليه وسلم والـمطّلب، دليل الأولى الثّاني، ودليل الثانية الثالث، ودليل الثالثة

وخصّت الحنفيّة فِرَقًا خمسة أشار لهم من قال:

على والعبّاس عقيل وجعفر \* وحمزة هم آل النّبيّ بلا نكر

فائدتان: الأولى: كلّ فرقة من الفرق يطلق عليها الأشراف، والواحد شريف، هذا مصطلح السلف كالذّهبيّ وغيره. =

أصحابه. وفيمن فوقهم إلى بني غالب قولان<sup>(1)</sup>.

= وإنّما حدث تخصيص الشرف بولد الحسن والحسين في مصر خصوصًا من عهد الفاطميّين، قاله السيوطيّ في (العجالة الزرنبيّة في السلالة الزينبيّة)، ونقله الشعرانيّ في (العهود المحمديّة)، والشيخ مصطفى البكري في شرحه على همزيّة البوصيري، وقال المقريّ في القواعد: هو حادث بعد مضيّ ثلاثة قرون المُثنَى عليها اهه. وهو قديم عندنا بالمغرب من لدن افتتحه الأدارسة، ومنهم سرى إلى الفاطميّين بإفريقيّة والقاهرة؛ لقربه منهم. وحاصله: تخصيص الشرف بأولاد السبطين ليس بشرعيّ، وإنّما هو عرفيّ، وهذا من حيث المحكمُ عليهم بأنّهم

وحاصله: تخصيص الشرف بأولاد السبطين ليس بشرعي، وإنّما هو عرفي، وهذا من حيث الحكمُ عليهم بأنّهم آل، أمّا من حيث كونهُم بُضعةً من رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- فلا يوازيهم أحد، وهو محمل ما ورد في فضلهم، ولله درّ القائل:

أَقُ ولُ قَوْلًا حَسَانًا قُلْتُ لُهُ مَا السَنَّفْسُ فِيمَا قُلْتُ لُهُ آثِمَهُ لِأَكُ لَا تَلْتُ لَهُ آثِمَ ل لِكُ لِّ شَيْءٍ جَوْهَرُ خَالِصٌ وَجَوْهَرُ الْخَلْقِ بَنُ وَاطِمَهُ

ونظير ذلك التّخصيص تخصيصُهم بأكثر البلاد المشرقيّة بعصائبَ خُضْرٍ على العمائم شعارًا لهم، ولله درّ ابن جابر الأندلسيّ إذ يقول:

جَعَلُ والْأَبْنَ اءِ الرَّسُ ولِ عَلَامَ قَ إِنَّ الْعَلَامَ قَ شَاأُنُ مَ نَ لَ مَ يُشَهَرِ بَعَ لَ الْمَا يُشَهَرِ فَ وَجُوهِمْ يُغْنِي الشَّرِيفَ عَنِ الطِّرَاذِ الْأَخْضَ رِ الطَّرَاذِ الْأَخْضَ رِ الطَّرَاذِ الْأَخْضَ رِ الطَّرَاذِ الْأَخْضَ رِ الطَّرَاذِ الْأَخْضَ رِ الطَّرَادِ الْأَخْضَ رِ الطَّرَادِ الْأَخْضَ رِ الطَّرَادِ اللَّا اللَّهُ سَرِه - في قوله:

نُــورُ النَّبُ وَّقِ فِــي مِــرْ آقِ وُجُـوهِهِمْ يُغْنِـي عَـنِ الْعَمَّـةِ الْخَضْــرَاءِ وَالْعَلَــمِ فَقُــلْ لِـــمَنْ يَطْلُــبُ الْتِيَاسَــهُ بِمِــمْ الْــوَرْدُ يَمْتَــازُ بِالسِّيمَــا مِــنَ السَّــلَم

الثانية: لم يُعَقِّب من أعمام النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- التسعة إلّا أربعة: أبو طالب، والعبّاس، والمحرث، وأبو للهب، ذكره مصعب وابن حزم.

(1) قوله: (وفيمن فوقهم) الخ، الأوّل لأشهب أنّهم آل، الثّاني لابن القاسم أنّهم ليسوا بآل، وهو المشهور.

وأمّا من فوق غالب فليسوا بآل<sup>(1)</sup>.

و (صَحْبِهِ) اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: جمع لـ (صاحب)، كرَاكِب ورَكْب<sup>(2)</sup>، .....

(1) قوله: (أمّا من فوق غالب فليسوا بآل) نحوه في الجواهر، وراجع ابن سلمون، فقد ذكر الخلاف فيمن فوق غالب -أيضًا-.

فائدة: رمز بعضهم بالحرف الأوّل من كلّ كلمة من هذين البيتين إلى واحد من آبائه صلى الله عليه وسلم على ترتيبهم إلى عدنان فقال:

عَلِقْتُ شَهِيعًا هَالَ عَقْلِهِ قِرَانُهُ كِتَابٌ مُبِينٌ كَسَبَ لُبِّهِ غَرَائِبُهُ وَلِئِبُهُ عَوَائِبُهُ عَرَائِبُهُ عَرَائِبُهُ عَرَائِبُهُ عَلَى إِلْفِهُمْ مُذْنِيلَ مَجُدٌ عَوَاقِبه فِي الْفِهْمُ مُذْنِيلَ مَجُدٌ عَوَاقِبه فِي كِرَامَ خُلَاصَتِي عَلَى إِلْفِهُمْ مُذْنِيلَ مَجُدٌ عَوَاقِبه فِي الْفِهْمُ مُذْنِيلَ مَجُدٌ عَوَاقِبه فِي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

قال في ك: الشين من شفيعا لعبد المطلب؛ لأن اسمه شيبة، والعين من على لمدركة؛ لأن اسمه عامر اهـ. ونسب في جذوة الاقتباس هذين البيتين لأبي القاسم الفجيجي قال: وقيل: للونشريسي، أو الزقاق، ولم ينسبها ابن مرزوق، خلاف لما في ك، لكن أنشد \* فيه: (آلفهم) بدل (إلفهم)، وهو ظاهر والله أعلم.

\* قوله: (لكن أنشد فيه: (آلفهم) الخ، كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: لكن أنشد فيه: (على آلهم) بدل (على إلفهم)؛ ليستقيم الرمز والوزن، فتأمّل، كتبه مصحّحه (صالح مراد الهلالي).

(2) قوله: (اسم جمع) الخ، الأوّل لسيبويه، والثاني للأخفش، والتحقيق الأوّل؛ لأنّه ليس من أبنية الجمع، كما ذكره الأشموني، فعلم أنّ اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه، وقولهم: (ما لا واحد له من لفظه بل من معناه كجيش) لعلّه نظر للغالب، أو خلاف التحقيق، وإنّما الفرق بينهما: لفظيّ بكونه مغايرًا للموازين المعلومة للجموع، ومعنويّ بأنّ الجمع كُلّية في قوّة التكرار بحرف العطف، واسم الجمع كلّ، أفاده الأشمونيّ في شرح الألفيّة، لعلّه نظر للأصل، وإلّا فيقال: حمل الرّجال الصخرة، وأعطيت الجيش دينارًا دينارًا.

والمراد: الصحابة، جمع: صحابيّ  $^{(1)}$ ، وهو: من اجتمع مؤمنا بمحمد  $-صلّـــى الله عليه وسلّم <math>^{(2)}$ ....

(1) قوله: (والـمراد الصحابة، جمع صحابيّ) أي الذي هو أخصّ من مطلق (صاحب)، فإنّ هذه التسمية حادثة فـي الإسلام، وليست في قديم اللغة، وإنّما الـذي فيه: (صاحب) و(أصحاب)، وما ادعّاه من أنّ (صحابة) جمع (صحابيّ)، وهو ما ذكره ابن هشام اللّخميّ في شرح الفصيح نقلا عن بعض النحاة، ومذهب الـجمهور وصرّح به ابن جنّي وغيره أنّه مصدر بمعنى (الصّحبة)، كـ(الـجزالة)، أطلقت على الـجماعة الـمعلومة من باب (زيد عدل) وليس بجمع، إذ ليس لنا وزن على (فَعالة) يضبط شيئا من الـمفردات، قاله محشّي القاموس.

(2) قوله: (اجتمع مؤمنًا بمحمّد -صلّى الله عليه وسلّم-) يعني بعد البعثة ولو بعد إنذاره؛ ليدخل ورقة، ومن ثَمّ عدّه جمع في الصحابة، وأمّا من اجتمع معه قبل البعثة مؤمنًا بأنّه سيبعث، كبَحِيرَى الراهب وزيد بن عمرو بن نفيل، فنظر فيه الحافظ ابن حجر، ووجّهه الكمال بن أبي شريف بأنّه لم يكن حينئذ نبيًّا، فملاقيه لم يلق النّبيّ، لكن كان نبيًّا عند الله، فيخرج بالاعتبار الأوّل ويدخل بالثاني. ويدخل في قوله: (مؤمنًا): الملائكةُ الذين اجتمعوا به في الأرض، وجنُّ نصيبين على الراجح عند الحافظ ابن حجر في ترجمة زويعة البحنيّ في الإصابة، قال: لأنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم- بُعث إليهم قطعًا، فمن عُرف اسمه منهم لا يبقى التردّد في ذكره في الصحابة، ويـخرج من التعريف: من اجتمع به كافرًا، فليس بصاحب له؛ لعداوته، ولو أسلم بعد وفاته، كرسول قيصر، قاله العراقيّ. وتنظير ابن عرفة فيه قصور. والمراد بالاجتماع كما قال الكمال وغيره: المتعارف، لا ما وقع على سبيل خرق العادة، كمن اجتمع به ليلة الإسراء من الأنبياء والملائكة، فليسوا بصحابة؛ لعدم بروزهم حينئذ لعالم الدنيا كما جزم به البلقيني، إلا عيسى حلى نبيّنا وعليه السلام- فصحابيّ كما جزم به الذهبي وغيره؛ لرفعه حيًّا ونزوله بعدُ، وحكمه البلقيني، إلا عيسى حلى الله عليه وسلّم-، وهو أفضل الأمّة كما أشار له الناج السبكيّ بقوله لغزًا:

مَن باتّفاق جميع الخلق أفضل مِن \* خير الصّحاب أبي بكر ومِن عمر ومِن عمر ومِن على ومِن عمر ومِن على ومِن على ومِن على ومِن على الله على ال

وجوابه:

ذاك ابن مريم روح الله حيث رأى \* نبيّنا المصطفى في أحسن الصُّور فوق السموات ليلا عندما اجتمعا \* كذاك عند ظراب البيت والحجر